

## مشتريات الحكومة من المصالح الصغيرة جداً ، المصالح الصغيرة

### والمتوسطة – للعام 2017

#### خلفية

فرع المحاسب العام يولي أهمية كبرى لدمج وتشجيع المصالح الصغيرة جداً، المصالح الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية. يتجلى هذا الهدف الهام، بتعليمات دائرة المشتريات التي نشرتها على مدار سنين ، وأيضاً في البند 2 ج ، من قانون واجب المناقصات ، للعام -1992 (فيما يلي: " القانون" أو " قانون واجب المناقصات") وبتوصيات منظمة ال- OECD<sup>1</sup> التي تنص أنه من الجدير أن تعمل الحكومة بنشاط وفعالية من أجل تمكين المصالح الصغيرة جداً والمصالح الصغيرة والمتوسطة من الاشتراك في تعاقداتها. من المهم ذكره أن هناك تبايناً كبيراً في تعريفات المصالح الصغيرة جداً، المصالح الصغيرة والمتوسطة بين الدول المختلفة، وأن التعريف المستخدم في القانون الإسرائيلي يعتبر تعريف محافظ مقارنة بالتعريفات المستخدمة بالعالم. مثال على ذلك، تعريف الاتحاد الأوروبي لمصلحة متوسطة هي مصلحة تستخدم لغاية 250 عاملاً، أو أن دورتها المالية هي لغاية 50 مليون يورو. مقارنة بالتعريف الإسرائيلي بموجبه مصلحة متوسطة هي مصلحة تستخدم لغاية 100 عاملاً أو صاحبة دورة مالية لغاية 100 مليون ش.ج. بالإضافة إلى ذلك، فقط ما يقارب من نصف دول منظمة ال- OECD تقوم بقياس مدى مشاركة المصالح الصغيرة جداً ، المصالح الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية.

لذلك، ووفقاً لقانون واجب المناقصات، يجب على الوزارات الحكومية فحص كيفية دمج المصالح الصغيرة جداً ، المصالح الصغيرة والمتوسطة في كل تعاقد وتعاقد. بالإضافة إلى ذلك ، يتعين على الوزارات الحكومية نشر بيانات سنوية تتعلق بتعاقداتها مع المصالح الصغيرة جداً ، المصالح الصغيرة والمتوسطة. النشر الأول المطلوب بالقانون هو لغاية تاريخ 31/03/2019 ، بما يتعلق ببيانات المشتريات الحكومية من المصالح الصغيرة جداً ، المصالح الصغيرة والمتوسطة في العام 2018. بنيت دائرة المشتريات الحكومية مساعدة الوزارات باستيفاء طلبات القانون، ونشر هذه البيانات لوزارات بشكل مركز.

دائرة المشتريات الحكومية في فرع المحاسب العام، بالتعاون مع فرع الخبير الاقتصادي الرئيسي، يتشرفان بنشر هذا المنشور الأول ، المتعلق ببيانات المشتريات الحكومية من المصالح الصغيرة جداً ، المصالح الصغيرة والمتوسطة للعام 2017، والذي يشمل تحليل إجمالي لكافة الوزارات الحكومية .

#### تعريف حجم المصلحة

تعريف " مصلحة" في قانون واجب المناقصات : "مصلحة صغيرة جداً، صغيرة أو متوسطة" – مصلحة صغيرة جداً، مصلحة صغيرة ، أو مصلحة متوسطة التي هي مشغلة معفي ، مشغلة مرخص أو – مؤسسة مالية ، بموجب تعريفها في قانون ضريبة القيمة المضافة ، للعام -1975، باستثناء الاتحادات المملوكة من قبل سلطة محلية على الأقل نصف رأس المال أو نصف حقوق التصويت فيها وشركة بموجب تعريفها في قانون اتحادات المياه والصرف الصحي ، للعام -2001. يتم تحديد حجم المصلحة في قانون واجب المناقصات بواسطة شرطين اثنين – عدد المستخدمين فيها والدورة المالية السنوية. من أجل اعتبار المصلحة مصلحة صغيرة جداً/ متوسطة، يجب عليها أن تستوفي على الأقل واحد من الشرطين التاليين، كما يلي:

<sup>1</sup> OECD (2018), SMEs in Public Procurement: Practices and Strategies for Shared Benefits, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264307476-en>

فرع الخبير الاقتصادي الرئيسي

فرع المحاسب العام

شعبة الاقتصاد الكلي والتوقعات

شعبة العقارات ، المشتريات واللوجستيكا

الدورة المالية السنوية	عدد المستخدمين	حجم المصلحة
لغاية 2 مليون ش.ج	لغاية 5	مصلحة صغيرة جداً
أعلى من 2 مليون ولغاية 20 مليون ش.ج	6 لغاية 20	مصلحة صغيرة
أعلى من 20 مليون ولغاية 100 مليون ش.ج	21 لغاية 100	مصلحة متوسطة
وأيضاً أعلى من 100 مليون ش.ج	أكثر من 100	مصلحة كبيرة *

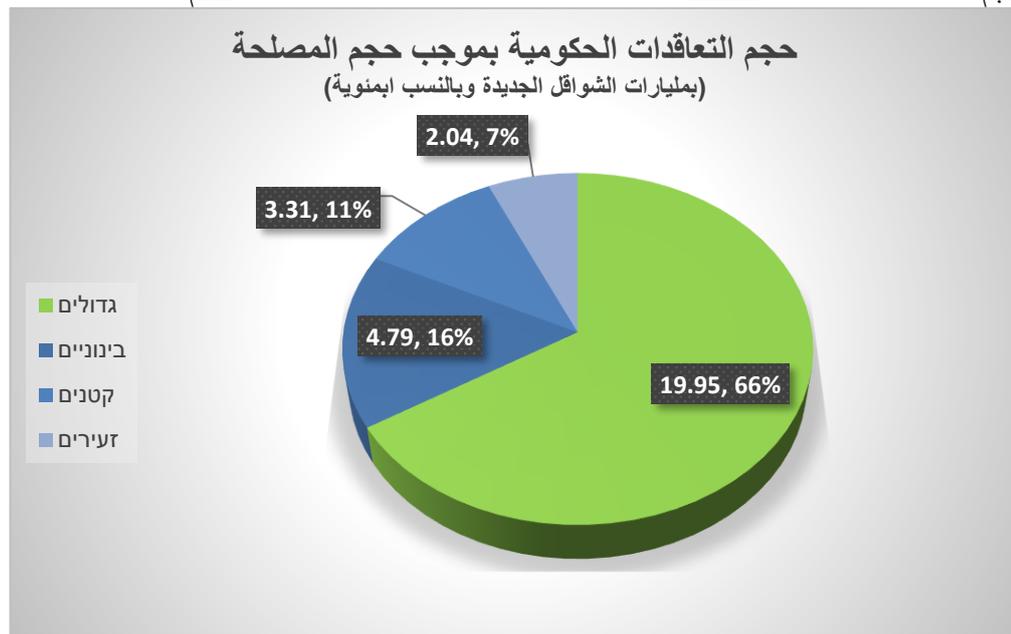
\*التعريف متبقي ، ولا يظهر في القانون.

منهجية

استخلصت البيانات في هذا المستند من منظومة ال-ERP "مركفاه" ( فيما يلي : " المنظومة" ) ، وهي المنظومة التشغيلية المالية العرضية التي تستخدمها كافة الوزارات الحكومية ووحدات الدعم، باستثناء وزارة الخارجية ، مكتب مراقب الدولة، الهيئات الأمنية ( الشرطة، وزارة الدفاع وهيئات أخرى ) والمستشفيات الحكومية . تتم تغذية بيانات المشتريات لهذه المنظومة من قبل موظفي الوزارات الحكومية المختلفة ، والتحليل الورد فيما يلي تم وفقاً للمعلومات المخزنة والقائمة في المنظومة. في كل تعاقد تتم تغذيته للمنظومة ، يوجد رقم الشركة الخاصي للمزود، وأيضاً قيمة التعاقد. البيانات المعروضة هي من النموذج اللوجستي للمنظومة، الذي بلغ حجمها الإجمالي ما يقارب ال-50 مليار ش.ج. التطرق في التحليل هو لبيانات المشتريات الحكومية فقط بموجب تعريفها أعلاه، بدون فعاليات لا يمكن اعتبارها مشتريات مثال تحويل ميزانيات والمدفوعات الإلزامية مثال ضرائب البلدية والكهرباء، التي تشمل هي أيضاً داخل النموذج اللوجستي. وفقاً لذلك، بلغت المشتريات الحكومية ما يقارب ال-34 مليار ش.ج.

عرض البيانات

يُعرض فيما يلي تجزئة المشتريات الحكومية التي تشمل الوزارات الحكومية التي تعمل مع المنظومة بالتوزيع بموجب حجم المصلحة ، للعام 2017:



دائرة المشتريات الحكومية

ابتكار مستدام \* التزام \* إصغاء \* تكنولوجيا \* سعادة \* مشاركة بالمعرفة

نخلق مستقبل جديد. يومياً.

فرع الخبير الاقتصادي الرئيسي

فرع المحاسب العام

شعبة الاقتصاد الكلي والتوقعات

شعبة العقارات ، المشتريات واللوجيستيا

الرسم التوضيحي 1: مشتريات الحكومية من المصالح الصغيرة جداً، المصالح الصغيرة والمتوسطة، للعام 2017

في الرسم التوضيحي 1 يمكن الملاحظة أن ما يقارب من 20- مليار ش.ج ، التي تُشكل ثلث الحجم المالي الذي تم تحليله نُفذت من مصالح كبيرة، وثلث نُفذ من مصالح صغيرة جداً ، مصالح صغيرة ومتوسطة ، بموجب التفصيل التالي : 4.8 مليار ش.ج ، التي تُشكل ما يقارب ال- 16% من التعاقدات الحكومية ، نُفذت مع مصالح متوسطة، 3.3 مليار ش.ج ، التي تُشكل ما يقارب ال- 11% نُفذت مع مصالح صغيرة ، وما يقارب – 2 مليار ش.ج ، التي تُشكل ما يقارب ال- 7% من التعاقدات الحكومية ، نُفذت مع مصالح صغيرة جداً.

دائرة المشتريات الحكومية

ابتكار مستدام \* التزام \* إصغاء \* تكنولوجيا \* سعادة \* مشاركة بالمعرفة

نخلق مستقبل جديد. يومياً.

## الملحق أ - توسع حول المنهجية

تم تنفيذ كيفية تشخيص المصالح على النحو التالي:

1. في البداية تم إجراء عملية تقاطع- مقارنة أرقام الشركات الخصوصية مع قائمة الشركات الخصوصية في قاعدة بيانات الشركات للعام 2015، وفقاً لبيانات سلطة الضرائب. تم تحديد 9,020 شركة بلغت قيمة المشتريات منها ما يقارب الـ 24.9 مليار ش.ج ، حيث تم تحديد ما يقارب نسبة - 76% من مجمل المشتريات التي تم تحديدها.
2. تمت مقارنة أرقام الشركات الخصوصية التي لم يتم تحديدها في المرحلة الأولى، مع قاعدة بيانات الشركات للعام 2014. تم تحديد 1,304 شركة إضافية بلغت قيمة المشتريات منها ما يقارب الـ 4.6 مليار ش.ج ، حيث تم تحديد نسبة تقارب الـ 14% إضافية من مجمل المشتريات التي تم تحديدها.
3. بقية أرقام الشركات الخصوصية، التي تتعلق بالمشتغلين المرخصين، تمت مقارنتها مع بيانات المشتغلين المرخصين لسلطة الضرائب للعام 2015. تم تحديد 7,013 شركة خصوصية إضافية بلغت قيمة المشتريات منها ما يقارب الـ 518 مليون ش.ج بالإضافة إلى 108 شركة خصوصية التي تم تحديدها في قاعدة بيانات الشركات 2014 التي بلغت قيمة المشتريات منها 5.8 مليون ش.ج. المجموع الكلي للمشتريات من المشتغلين المرخصين الذين نجحنا بتحديدهم- 7,121 شركة خصوصية ، بلغت قيمة الشراء منها 524 مليون ش.ج ، بحيث تم تحديد ما يقارب نسبة الـ 2% إضافية ، من مجمل المشتريات التي تم تحديدها.
4. المجموع الكلي، كالمذكور، لما تم تحديده 17,445 رقم شركة خصوصية ، بلغت قيمة المشتريات منها ما يقارب الـ 30 مليار ش.ج.

البيانات في هذا المستند هي بيانات إجمالية لكل شركة خصوصية ، كما تمت تغذية هذه البيانات لمنظومة مركفاه في العام 2017. في هذا العام، كافة الوزارات الحكومية المشمولة في قاعدة البيانات تعاقداً مع 27,588 مزوداً مختلفاً ، بحجم 34.2 مليار ش.ج. من بين جميع المزودين المذكورين أعلاه، لـ 26,085 مزود تمت تغذية بياناتهم في المنظومة بمبنى سليم (بمعنى رقم من تسع خانات، وبدون خانات ليست أرقام، مثل أحرف باللغة الإنجليزية أو خط عرضي - ) ولـ 1,503 مزود تمت تغذية بياناتهم في المنظومة بمبنى غير سليم. الغالبية العظمى للمزودين أصحاب الأرقام غير السليمة هم مزودين من خارج البلاد، وبلغت قيمة التعاقداً مع هؤلاء المزودين 1.5 مليار ش.ج. تحليل هذه البيانات شمل 26,085 رقم شركة سليم، وحتى أن فرع الخبير الاقتصادي الرئيسي قام بإجراء عملية تقاطع - مقارنة بيانات بين أرقام الشركات الخصوصية وبين بيانات تتعلق بحجم المصالح. بالمجموع الكلي تم تحديد 17,445 رقم شركة خصوصية ، بلغت قيمة المشتريات منها ما يقارب الـ 30.1 مليار ش.ج. بمعنى تم تشخيص ما يقارب الـ 67% من أرقام الشركات الخصوصية التي تمت تغذيتها لمنظومة مركفاه كأرقام شركات تم تنفيذ مشتريات منها. أرقام الشركات التي تم تشخيصها مسؤولة كالمذكور لما يقارب الـ 30.1 مليار ش.ج، والبيانات في هذا المستند تنطبق لمجمل المشتريات الحكومية المتعلقة بهذا المعنى.

كالمذكور، في أعقاب فحص أرقام الشركات الخصوصية في قواعد البيانات للأعوام 2014-2015، قسم من أرقام الشركات الخصوصية لم يتم تحديدها، وبالتالي لم يكن بالإمكان تصنيفها كمشتريات من هؤلاء المشتغلين بموجب حجمها. نعتقد أن معظم المزودين التي لم يكن بالإمكان تشخيصهم في الأعوام 2014-2015، هم مصالح صغيرة جداً ومصالح صغيرة، وذلك انطلاقاً من الفرضية أن المصالح المتوسطة والكبيرة تميل لأن تكون مستقرة أكثر . ولذلك، التقدير الموجود في



فرع الخبير الاقتصادي الرئيسي

فرع المحاسب العام

شعبة الاقتصاد الكلي والتوقعات

شعبة العقارات ، المشتريات واللوجيستيا

المستند بما يتعلق بالتعاقدات مع المصالح الصغيرة جداً هو على ما يبدو تقدير ناقص، والنسبة المئوية للمشتريات بالفعل من المصالح الصغيرة جداً ومن المصالح المتوسطة يمكن أن تكون أعلى من المعروض أعلاه بـ 7.8% - 1.8% .

التعريف المتبقي لموضوع المزود الكبير –

من أجل تجنب ومنع تشويهاً في بيانات المصالح الكبيرة نتيجة لمعطى غير محتلن لعدد العمال ، المصلحة التي تستخدم أكثر من 300 عاملاً أو مصلحة دورتها المالية السنوية أعلى من 300 مليون ش.ج، تُعرف كمصلحة كبيرة بالرغم من أنه بموجب تعريفات القانون يمكن اعتبارها مصلحة صغيرة جداً/ مصلحة صغيرة/ مصلحة متوسطة.